الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

UN LIBRARY

JAN 1 1 1982

اللجنة الخامسة
الجلسة التاسعة
المعقودة يوم الجمعة
٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس: السيد غودفري (نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسياسي

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

تنظيم الأعمال

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.9
6 January 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

81-56980

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/36/11 و Add.1).

١ - السيد فال (موريتانيا) : قال انه رغم التقدم الكبير الذى أحرز ، لا تزال لجنة الاشتراكات بحاجة لبذل جهود أكبر لايجاد تعريف محدد للقدرة على الدفع وللوفاء بمهمتها . وأعرب عن أسفه لعدم التوصل الى صيغة لتجنب الفوارق الشاسعة التي تنشأ في بعض معدلات الأنصبة المقررة بين جدولين متتاليين ؛ وذكر ان وفده يفضل صيغة تجمع بين حدود بالنسبة المئوية وحدود بنقائل النسبة المئوية لتجنب حالات الشذوذ التي تضع عبئا غير عادل على البلدان النامية . ودعا الى توجيه انتباه خاص الى حالة البلدان النامية التي تدهور اقتصادها خلال العام الماضي ، وكذلك الى ادخال المزيد من التحسينات على نظام تخفيف العبء من خلال تطبيق صيغة الخصم المسموح به في حالات الدخل الفردى المنخفض بهدف مساعدة البلدان المضطرة الى تكريس موارد كبيرة لمجهوداتها الانمائية . وقال ان صيغة الـ ٢ ٠٠٠ دولار/ ٧٥ في المائة هي الأنسب نظرا للتدهور المستمر في معدلات التبادل التجارى ولتخفيض قيمة الدولار اللذين حدثا في العقد الماضي . وقال انه ينبغي اجراء الحسابات على أساس الأسعار الثابتة لا على أساس الأسعار الجارية لكي تؤخذ في الاعتبار تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم الداخلي .

٢ - ومضى قائلا انه من سوء الحظ أن اللجنة لا تزال غير قادرة على التوصل الى قرار بعد فترة الأساس الاحصائية ؛ وأن اتخاذ فترة تتراوح بين ١٢ و ١٥ سنة سيحكم بطريقة أكثر واقعية القدرة على الدفع ويلزم استخدامها الى حين التوصل لطريقة أكثر عدلا . وذكر ان دراسة سبعة مؤشرات اقتصادية واجتماعية تكميلية أمر يستحق الاهتمام ، وخاصة حيثما رأت اللجنة امكان الاستفادة منها في استعراض حالة كل بلد . ودعا كل الدول الأعضاء الى التعاون بتقديم جميع البيانات اللازمة .

٣ - وأعلن ان وفده ما برح يعلق أهمية كبيرة على مبدأى القدرة على الدفع والمسؤولية الجماعية ، وحث لجنة الاشتراكات ألا تدخر وسعا لايجاد طريقة لقياس القدرة على الدفع بحيث لا تعتمد كلية على بيانات الدخل القومي . وختم كلامه قائلا ان وفده يؤيد مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة في الفقرة ٧٠ من تقريرها .

٤ - السيد ساغريرا (أسبانيا) : قال انه بينما يعترف وفده بصعوبة التحديد الموضوعي لمفهوم الفوارق " المفرطة " أو " الشاسعة " في النصيب المقرر على كل بلد بين جدولين متتاليين ، حدثت أحيانا اختلافات تستحق اطلاق هذه الصفة . وساق مثلا لذلك ، بأنه في عام ١٩٧٧ ، زيد النصيب المقرر على بلده بحوالي ٥٥ في المائة ؛ قائلا انه ما من شك في أن هذه زيادة مفرطة بالنسبة للنمو الاقتصادى الحقيقي لبلده خلال فترة الأساس الاحصائية المعنية . وقد ارتفع النصيب المقرر على

(السيد ساغريرا ، اسبانيا)

بلده في الجدولين الأخيرين بحوالي ٧٢ في المائة ، ومن الواضح ،لهذا ، وجوب ايجاد تعريف دقيق مبني على معيار موضوعي .

٥ - واستطرد يقول انه يمكن تخفيف مشكلة الأنصبة الصغرى بزيادة نقطة عشرية واحدة على الأقل عند حسابها . وفي الوقت نفسه ، ونظرا لأنه ثبت حتى الآن استحالة استعمال مؤشر غير الدخل القومي ،لا ينبغي على الاطلاق أن تتجاوز الزيادة المسموح بها في النصيب المقرر النسبة المئوية للزيادة بالقيمة الحقيقية في الدخل القومي لأية دولة عضو خلال فترة الأساس الاحصائية المعتمدة من قبل اللجنة . وأكد على مفهوم الزيادة بالقيمة الحقيقية لأنه ينبغي مراعاة أى تضخم يمكن أن يشوه الدخل القومي ويؤدى الى زيادات كبيرة لا داعي لها في الأنصبة المقررة . واقترح أن تقوم لجنة الاشتراكات بدراسة واختبار وسائل تطبيق هذا المعيار ،الأمر الذى لا يمثل خروجا على مبدأ القدرة على الدفع بأى شكل من الأشكال .

٦ - وذكر ان وفده قد لاحظ الأسباب التي حالت حتى الآن دون استخدام مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى لتكملة أو تعديل بيانات الدخل القومي عند تحديد جدول الأنصبة . ورغم ذلك ، فوفده يعتقد أن اللجنة يجب أن تواصل دراسة المشكلة والحصول على البيانات الضرورية من كل الدول لأنه من الواضح أن مثل هذه المؤشرات توفر أداة تكميلية نافعة .

٧ - ومضى قائلا انه يجب على اللجنة أن تسير بحذر عند مناقشة امكانية رفع الحد الأقصى لتطبيق صيغة الخصم المسموح به في حالات الدخل الفردى المنخفض بهدف ضمان احتفاظها بغرضها الأصلي في افادة البلدان ذات الدخل المنخفض . وكرر الاقتراح الذى قدمه وفده في الدورة الخامسة والثلاثين (A/C.5/35/SR.18 ، الفقرة ٢٩) بشأن فائدة دراسة آثار تحديد فئات الدخل المختلفة على جدول الأنصبة بدلا من وضع حد دولارى منفرد بين مجموعات الدخل العالي والمنخفض . وأعلن ان وفده لا يعترض على الاقتراح الداعي الى زيادة فئات أرقام الدخل الفردى الواردة في الجملة الأخيرة من الفقرة ٢٧ من التقرير .

٨ - واستطرد يقول ان وفده اذ يحيط علما بالفقرات من ٣١ الى ٣٣ المتعلقة بامكانية مقارنة نظامين رئيسيين للحسابات القومية ، واذ يرحب بالتقدم المحرز ، فانه يتساءل عن سبب انخفاض الأنصبة المقررة على البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في السنوات الأخيرة ، وخاصة عما اذا كان السبب متعلقا بالاختلافات بين نظامي الحسابات القومية . ونظرا لأن هناك استقرارا أكبر للأسعار في اقتصاديات المخططة مركزيا ،على العكس من التضخم الذى أثر على اقتصاديات سوقية كثيرة ، تعتبر الأرقام مفرطة بالنسبة للنمو في البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، ما لم تكن دخولها القومية ، المعبر عنها بالقيمة النقدية قد صححت وفقا للاسعار الثابتة . وينبغي للجنة الاشتراكات ، لهذا السبب ، أن تولي مزيدا من الدراسة التفصيلية لتطبيق المنهجية المتبعة في مقارنة نظامي الحسابات القومية والآثار المترتبة على هذا التطبيق . وأعرب عن أسفه لأن اللجنة لم تقرر القيام ، على الأقل ،باعداد مشروع بالقواعد العامة الممكن تطبيقها عند وضع الجدول التالي للأنصبة المقررة ، مع مراعاة زيادة توفر البيانات المتعلقة بتغيرات الأسعار ، وقال ان المكتب الاحصائي خليق بأن يضع مبادئ توجيهية للجنة الاشتراكات

(السيد ساغريرا ، اسبانيا)

بغية تطبيقها بصورة موحدة عند تجميع البيانات بالأسعار الثابتة لجميع الدول الأعضاء . وينبغي على تلك الدول ، بدورها ، أن تقدم البيانات بالأسعار الثابتة ، وينبغي ألا تتحمل الدول التي فعلت ذلك مسؤولية اغفال اللجنة لها عند تحديد أنصبتها المقررة .

٩ - ومضى قائلا أن وفده يؤيد أى فترة أساس احصائية - بما في ذلك فترة تزيد على سبع سنوات - يكون من شأنها وضع جدول متوازن ، الى حين امكان التوصل لطريقة ما موضوعية لتجنب الاختلافات المفرطة أو الشاسعة في الأنصبة المقررة على كل بلد . ودعا الى ابقاء المشاكل الهيكلية المؤثرة على جدول الأنصبة قيد الاستعراض المستمر ، وقال ان معدلات الحد الأقصى والحد الأدنى تدخل جمودا في تكوين الجدول وتشكل بالتأكيد خروجا على المبدأ الصارم ، مبدأ القدرة على الدفع . وفضلا عن ذلك ، فان دافعي الاشتراكات الذين يتمتعون بوضع مميز بمقتضى المادة ٢٣ من الميثاق ، ينبغي ألا يحملوا ، باستثناء عضو واحد ، على مزيد من التخفيض في أنصبتهم المقررة بل ينبغي التفكير في التوصية بحد أدنى من الأنصبة يتناسب مع أهميتهم ومسؤولياتهم بموجب الميثاق .

١٠ - السيد أوكلستر (تشيكوسلوفاكيا) : قال انه اذا كانت لجنة الاشتراكات لم تحرز أى تقدم ملحوظ فمرجع ذلك أساسا هو تنوع المهام الموكولة اليها بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٦ باء .

١١ - ومضى قائلا ان مبدأ القدرة على الدفع هو المعيار العادل الوحيد لوضع جدول الأنصبة المقررة ، ويجب الالتزام به بشدة . وفي الوقت الحاضر ، يمثل دخل البلد ان القومي بالأسعار الجارية المؤشر الوحيد الحقيقي والمقبول لقدرتها على الدفع . أما فكرة " الاختلافات المفرطة" في النصيب المقرر على كل بلد بين جدولين متتاليين فهي غامضة في حد ذاتها . ذلك أن الفوارق في الأنصبة المقررة التي تعزى الى تغيرات مقابلة في الدخل القومي هي وحدها التي يمكن ، على وجه التحديد ، أن تسمى " مفرطة " . وذكر ان أى قيد على الحركات الصاعدة أو الهابطة سيؤدى في النهاية الى الخروج على مبدأ القدرة على الدفع ، وخليق بفترة الأساس البالغة سبع سنوات ، المستخدمة في حساب متوسط الدخل القومي ، أن تكون ضمانا كافيا ضد التغيرات الحادة في النصيب المقرر على كل بلد .

١٢ - وأعرب عن تعاطف وفده مع مشاعر القلق ازاء زيادة العبء المالي على الدول الأعضاء قائلا انه ينبغي تخفيف هذا العبء ، لا عن طريق مراجعة المبادئ الأساسية التي تحكم حجم الاشتراكات ، بل بتخفيض نفقات المنظمة . وأعلن عدم اعتراض وفده على دراسة اللجنة لمختلف المعايير الاضافية ، ولكنه يؤمن بما لهذه المعايير من فائدة قصوى عند دراسة كل حالة بمفردها ، حيث أنه لا يمكن استخدامها بصورة منهجية ، في الوقت الحالي على الأقل . ومثال ذلك انه من المشكوك فيه امكان استخدام الثروة القومية " الآن كمعيار نظرا لعدم توفر البيانات الضرورية ، وعدم التوصل الى أى اتفاق على ما تشمله هذه البيانات ، ولأنه يبدو بصفة عامة عدم وجود علاقة مباشرة بين الثروة القومية وقدرة الدولة على الدفع في أى وقت محدد . وذكر ان استخدام مؤشرات اقتصادية واجتماعية اضافية قد سبب المشاكل أيضا ؛ ويبدو أن بعضها يتعلق بتوزيع الدخل القومي وليس بمستواه ، ولهذا فقد يتضمن انتقادا

(السيد أوكلستر، تشيكوسلوفاكيا)

لسياسات الدول الاقتصادية ، التي لا تدخل في اختصاص اللجنة . وأشار الى مشاكل مثل الصعوبات التي تعترض الحصول على العملات القابلة للتحويل ، والاعتماد على عدد قليل من سلع التصدير والاعتماد على استيراد كل السلع الأساسية الضرورية تستحق اهتماما خاصا .

١٣ - السيد كالين (الأرجنتين) : لاحظ ما ورد في الفقرة ٤ من تقرير لجنة الاشتراكات بشأن تحقد مهمتها الرئيسية ، وهي اختيار مؤشرات لتكملة مؤشر الدخل القومي عند حساب قدرة البلد على الدفع . وقال انه لسوء الحظ أن اللجنة توصلت ، بعد دراسة مستفيضة ، الى استنتاج مفاده أنه لن يكون من الممكن ، في المرحلة الحالية ، استعمال تلك المؤشرات بطريقة منتظمة .

١٤ - ومضى قائلا ان الجمعية العامة قد دعت لجنة الاشتراكات ، في عدد من قراراتها ، أن تولي اعتبارا خاصا لمشاكل البلدان النامية الاقتصادية والمالية ، واستمرار وجود التفاوت بين اقتصاداتها واقتصادات البلدان المتقدمة النمو ، والحاجة الى ايجاد معايير وأنظمة احصائية تعكس ، بطريقة أفضل ، القدرة على الدفع . وذكر ان بعض الآراء المقدمة في التقرير ، مثل اقتراح تقسيم البلدان النامية الى فئتين بغرض تطبيق صيغة الخصم المسموح به في حالات الدخل الفردي المنخفض ، تبدو متعارضة مع ذلك النهج . وأردف أن هذا الاقتراح غير مقبول لأن البلدان النامية تشترك كلها في نفس مشاكل التنمية ؛ وانه على الرغم من امكان اعطاء أسبقية الاعتبار الى حالات معينة ، فلا يمكن بل لا يجب ادخال فئات جديدة . وأكد ان هذا ليس رأى وفده فقط بل هو رأى مجموعة الـ ٧٧ ككل . وأضاف الى ذلك أنه يبدو أن نهج بعض أعضاء اللجنة قد أغفل التفاوت المتزايد بين البلدان المتقدمة والنامية ، والى أن البلدان النامية ، كما هو وارد في الفقرة ٢٨ من التقرير ، تجد لزاما عليها أن تخصص جزءا كبيرا متزايدا من دخلها من أجل التنمية الاقتصادية . وأشار الى أن الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٧ هو اقتراح خاطئ بالتأكيد نظرا لزيادة التدهور بسبب التضخم . وذكر أنه يشارك في الرأى أولئك الأعضاء في اللجنة الذين أشاروا الى أن الحد البالغ ١٨٠٠ دولار الموضوع في عام ١٩٧٦ يعادل ٢٨٠٠ دولار بالأسعار الجارية للولايات المتحدة ، معربا عن أمله في ألا تغفل اللجنة الحاجة الى التعديل . وقال انه من الجلي أن هذه الزيادة لن تكون بالقيمة الحقيقية ، وعلى هذا لا محل للانتقاد بأنها ستفيد البلدان ذات الدخل المتوسط فقط .

١٥ - وأضاف يقول انه مما يثير القلق أن لجنة الاشتراكات عجزت عن أن تستجيب بصورة وافية لطلب الجمعية العامة الخاص بتجنب الاختلافات المفرطة في النصيب المقرر على كل بلد بين جدولين متتاليين . أما الرأى الوارد في الفقرة ٧ من التقرير فلا يمكن أن يؤدى الا الى الحفاظ على التشوهات الحالية ؛ وأقل ما ينبغي عمله لتدارك عيوب النظام الحالي لتحديد القدرة على الدفع هو ايجاد طريقة مناسبة لتخفيف حدة الاختلافات المفرطة ؛ وأكثر الحلول فعالية حتى الآن هو وضع حدود .

١٦ - وأعرب عن ارتياح وفده للاستنتاج الوارد في الفقرة ١٧ من التقرير ، ومؤداه أن التضخم ، الذى لا تعوضه تحركات في أسعار الصرف ، قد تنشأ عنه بيانات مضللة عن الدخل القومي ؛ وذكر ان وفده يتطلع الى تطبيق هذا الاستنتاج في تحديد جدول الأنصبة المقررة .

١٧ - السيد سافتشوك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده يؤيد تأييدا كاملا تأكيد اللجنة للمبادئ والمعايير الحالية لوضع جدول الأنصبة المقررة والحاجة لوضع الجدول طبقا للقدرة الحقيقية للدول على الدفع ، كما يحدد دخلها القومي بالأسعار الجارية . وأضاف ان وفده يوافق على أنه لا يمكن ايجاد مؤشر وحيد لتبرير معدلات التضخم المختلفة ، وأعرب عن أمله أن تأخذ اللجنة في اعتبارها مرة ثانية ، عند وضع جدول الأنصبة التالي ، الظروف التي تؤثر على كل بلد وأن تعدّل أنصبتها المقررة تبعا لهذا .

١٨ - واستطرد قائلا ان اللجنة قد خلصت مرة ثانية الى أن استخدام مؤشرات اقتصادية واجتماعية تكميلية مختلفة سيؤدى أساسا الى ترتيب للدول في جدول الأنصبة المقررة مماثل تماما للترتيب الذى كانت ستقود اليه البيانات المبنية على الدخل القومي ، ولكن استنباط مؤشر وحيد مركب من هذه المعايير لا يزال مشكلة لم تحل بعد . وقال ان وفده يتفق لذلك مع اللجنة في عدم امكان استخدام هذه المؤشرات بصورة منهجية لقياس القدرة على الدفع في الوقت الحالي .

١٩ - وأعرب عن رأيه في أن استخدام مؤشر للثروة القومية قد يستحق ،في حد ذاته ، دراسة نظرية ، ولكن لا يمكن النظر في استخدامه عمليا لأن دولا قليلة جدا هي التي تحتفظ ببيانات عن هذا الموضوع . كما أن هذه البيانات القومية غير متسقة على المستوى الدولي . وأضاف ان مقارنة البيانات المتعلقة بالثروة القومية يتضمن مشاكل كثيرة لم تحل بعد ، وان وفده لا يرى احتمال استخدام هذه الطريقة في المستقبل المرئي .

٢٠ - وذكر ان وفده لا يؤيد محاولات ادخال فترة أساس احصائية أطول كبديل لمؤشر الثروة القومية . ومن رأيه أن مد الفترة هذا لن يؤدى الا الى تعقيد حساب جدول الأنصبة المقررة . وقال أن وفده لم يكن متحمسا للتوصية بمد فترة الأساس من ثلاث الى سبع سنوات ولكنه تماشى معها لأسباب عملية . بيد أنه من الواضح أنه كلما طالت فترة الأساس تضاءلت علاقة معدلات الدخل القومي الناتجة بالظروف الاقتصادية الحالية التي من المفروض أن يعكسها جدول الأنصبة . وكلما زاد التفاوت، زادت الصعوبات التي تواجهها لجنة الاشتراكات في تحديد معدلات الأنصبة المقررة لبعض البلدان .

٢١ - وقال انه لا يستطيع أن يؤيد فكرة حدود بالنسبة المئوية للاختلافات في تقرير الأنصبة بين جدولين متتاليين ، وكما ذكرت اللجنة ، في الفقرة ٧ من تقريرها ، فان وضع حدود بالنسبة المئوية أمر ميكانيكي وتحكمي للغاية ومن شأنه أن يؤدى الى تشويه القدرة على الدفع . وأضاف ان اللجنة مشكلة من ممثلين ذوى كفاءة عالية ولا حاجة لتكبيلها بقيود ستتعارض بالضرورة مع الأحوال الاقتصادية الفعلية والمعيار الأساسي ، وهو القدرة على الدفع .

٢٢ - وذكر ان تمويل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ينظمه الفصل السابع من الميثاق وليست الفقرة ١٩ ، التي تتعلق كلية بالاشتراك في الميزانية العادية . أما بأن محاولات الأمانة العامة الخلط بين الأمرين فلا أساس لها في القانون .

٢٣ - السيد محيي الدين (السودان) : لاحظ ان استخدام الدخل القومي الفردي كأساس وحيد لتحديد القدرة على الدفع له عيوب كثيرة لأنه لا يأخذ في الاعتبار التقلبات في أسعار الصرف، ومختلف الأنظمة المالية ، والثروة القومية المتراكمة والحالة الاقتصادية والاجتماعية الحالية لكل بلد على حدة . وقال ان من المهم ، لذلك ، أن تجد لجنة الاشتراكات طرقا ووسائل لزيادة العدالة والانصاف في جدول الأنصبة المقررة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء . على أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تبذل جهدها لتقديم الاحصاءات الضرورية ،لتتيح استخدام مؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى . وينبغي توجيه انتباه خاص للبلدان ذات العجز الكبير في ميزان المدفوعات، وللبلدان التي تعتمد على تصدير سلع محددة ، وكذلك للمستويات النسبية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . وقال ان لجنة الاشتراكات لم تتوصل ، لسوء الحظ ، الى اتفاق كامل على المعايير الموضوعية والمنصفة التي يمكن بواسطتها تحديد جدول الأنصبة المقررة وكفالة العدالة لجميع الدول الأعضاء . وحث لجنة الاشتراكات على تنفيذ توجيهات الجمعية العامة في هذا الصدد .

٢٤ - السيدة لوبيز - أورتيغا (المكسيك) : عبّرت عن الرأى القائل بوجوب استمرار لجنة الاشتراكات في تركيز جهودها على انجاز المهام التي عهدت بها اليها الجمعية العامة في القرار ٣٤/٦ باء ، في جملة أمور ، كي تجد طريقة للتعرف على كل العوامل التي تؤثر على حساب جدول الأنصبة المقررة . وينبغي للجنة أيضا مواصلة محاولاتها لتحقيق مزيد من الانصاف والعدالة ،بايلاء اهتمام أكبر لحالة البلدان النامية ، في ضوء التباينات الاقتصادية الموجودة بين العالمين المتقدم والنامي . وينبغي للجنة كذلك ايجاد طريقة لتجنب الاختلافات المفرطة والشاسعة في النصيب المقرر على كل بلد بين جدولين متتاليين . وأعلنت أن الأنصبة الموصى بها لزمبابوى ،وسانت فنسنت وجزر غرينادين تلقى موافقة وفدها .

٢٥ — السيد جبشي (هنغاريا) : لاحظ ان تقرير لجنة الاشتراكات قد عكس الآراء والمصالح المتباعدة التي أثرت في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء . وقال انه باقتراب موعد اعداد جدول الأنصبة المقررة للاعوام ١٩٨٣-١٩٨٥ ، صارت المشاكل التي تنتظر الحل أكثر تعقيدا وصعوبة .

٢٦ — وأشار الى أنه ينبغي الابقاء على مبدأ القدرة على الدفع والالتزام به بشدة عند حساب جداول الأنصبة المقررة في المستقبل ، والى ان الدخل القومي يجب أن يكون هو المقياس الأساسي للقدرة على الدفع . أما المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي درستها لجنة الاشتراكات فيمكن ،على أحسن الاحوال ، أن تكمل الدخل القومي الفردي . وأعلن في هذا الصدد أن وفده يوافق على النتائج التي استخلصتها اللجنة والواردة في الفقرة ٢٣ من تقريرها .

٢٧ — وذكر أن الخصم المسموح به في حالات الدخل الفردي المنخفض ينبغي أن يبقى قيد الاستعراض المستمر وأن يستكمل . وأشار الى أن الحد الفردي البالغ ٢٥٠٠ دولار أو ٢٨٠٠ دولار والتخفيض الأقصى للنسبة المئوية البالغ ٧٥ في المائة يعتبر أكثر تمشيا مع الحقائق الجارية .

٢٨ — وأعلن عن سرور وفده لأن الأمانة العامة ومعظم أعضاء لجنة الاشتراكات لم يعودوا ينادون بالرأي القائل بأن مقارنة البيانات المجمعة على أساس الانظمة المختلفة للحسابات القومية تعتبر سببا للمتاعب . وقال ان البلدان المعنية ، بما في ذلك بلده ، تقدم لمكتب الأمم المتحدة الاحصائي جميع البيانات التفصيلية اللازمة لحساب أنصبتهم المقررة .

٢٩ — وذكر أنه ينبغي للجنة الاشتراكات أن تسعى لتقليل عبء البلدان الأقل نموا ، لا بايجاد حدود نسبة مئوية اصطناعية بل بتقديم تخفيف منصف حسب قدرتها على الدفع . كما ينبغي للجنة أيضا أن تعطي الاعتبار الواجب الى مقدرة الدول الأعضاء على كسب العملات القابلة للتحويل والى التغيرات في معدلات تبادلها التجاري ، ولكلا العاملين أثر هام على القدرة على الدفع .

٣٠ — واستطرد قائلا ان حكومته تعتقد أن المادة ١٩ من الميثاق تنطبق فقط على الاشتراكات في الميزانية العادية ، أما مسألة المتأخرات التي تعنيها المادة ١٩ فلا تثور فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام .

٣١ — وينبغي تخفيف الأعباء المالية للدول الأعضاء عن طريق المراقبة الدقيقة للميزانية وزيادة فعالية المنظمة وليس باجراء تغيير تعسفي أو مصطنع في المبادئ الحالية الموضوعة لحساب جدول الأنصبة المقررة . وأشار الى امكان زيادة العدالة والانصاف عن طريق النظر في عوامل ذات تأثير في القدرة على الدفع لا عن طريق اضعاف فعالية المبادئ المتفق عليها .

٣٢ — وأشار الى المرفق الأول من تقرير لجنة الاشتراكات فقال أنه لم تكن هناك حاجة الى استنساخ قرارات الجمعية العامة ،التي يمكن الحصول عليها بسهولة في وثائق أخرى ، في التقرير المذكور ؛ وانه كان ينبغي الاشارة الى أرقامها فقط من أجل التوفير .

٣٣ - السيد بال (الهند) : قال ان الهند قد دفعت في الأصل ٤٠٩ر في المائة من ميزانية المنظمة رغم أن وضعها الاقتصادي في ذلك الوقت لم يكن سليما بصفة خاصة . واستطرد قائلا ان زيادة عدد الأعضاء وتطبيق قاعدة الخصم المسموح به في حالات الدخل القومي المنخفض ونمو البلدان الصناعية بمعدل أسرع قد خفضت اشتراكها تدريجيا الى ٦ر٠ في المائة ، وقبلت الهند هذا التخفيف بامتنان . وأعلن أنه رغم احتياجات الهند الاقتصادية الهائلة ، فانها لم تشر أبدا الى الاشتراكات التي تدفع للأمم المتحدة باعتبارها مضيعة للموارد ، لأنها تبغي استمرار السلم ، واستمرار التقدم نحو نزع السلاح ، واعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الدولي ، وبدونها لا يستطيع أي بلد أن يأمل في تحقيق رخاء حقيقي .

٣٤ - واستطرد قائلا أن الهند ، لذلك ، لا تجد أي تعارض بين الاشتراكات في الأمم المتحدة والتنمية القومية . وذلك ان أهداف الأمم المتحدة هي نفسها أهداف جميع البلدان المحبة للسلام ؛ ومن الأفضل اقامة التمييز بين الاشتراكات والتسلح ، وبين زيادة الاشتراكات لخدمة قضية السلام والتنمية ، وزيادة الانفاق خوفا من الحرب .

٣٥ - وأعلن أنه يتفق مع تلك الوفود التي تؤيد اجراء اصلاح في النظام الحالي لتقرير الاشتراكات. وأشار الى أن لجنة الاشتراكات قد واجهت صعوبات في انجاز المهام التي حددت لها في قرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء . ورغم ذلك ، ينبغي عليها أن تكثف جهودها لصياغة منهجية مقبولة . وضرب مثلا بأن المعايير التي استخدمتها اللجنة ، لدى النظر في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للقدرة على الدفع ، كانت تلك التي اختارتها لجنة التخطيط الانمائي لتعيين البلدان الأقل نموا ، والتي من المستبعد أن تعد صالحة كمقياس للقدرة الكاملة للبلدان الأخرى على الدفع .

٣٦ - وذكر أن من بين الصعاب التي واجهتها اللجنة نقص البيانات عن الثروة القومية المتراكمة . واقترح أن تبحث اللجنة ، بدلا من ذلك ، أثر الفقر القومي المتراكم على القدرة على الدفع الذي تتوافر البيانات بشأنه . وقال أنه يجدر باللجنة أن تنظر في عوامل مثل : حالة ميزان مدفوعات البلد لمدة عقد ، والمبالغ التي أنفقها لتمويل عجزه الحالي معبرا عنها بنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، ومدفوعات دينه الخارجي الطويل الأجل ومدفوعات خدمة الدين ، ونسبة الدين الى صادراته من السلع والخدمات والناتج المحلي ؛ وتغيرات معدلات التبادل التجاري . فهذه هي العوامل التي يؤسس عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي استعراضهما السنوي للاقتصاد الدولي . وأضاف أنه ينبغي أن يكون في الامكان الاتفاق ، في نطاق تلك المؤشرات المفيدة ، على حدود قدرة بلد ما على الدفع ، وخاصة بالقطع الاجنبي . وكذلك لا ريب أنه يمكن التوصل الى تركيب للبيانات المالية المتاحة والاتفاق على مقاييس لتخفيف العبء في حالات الفقر المتراكم . ومن شأن مثل هذا النظام أن يعكس ، بمزيد من الدقة ، القدرة الحقيقية على الدفع بالنسبة للبلدان التي زاد بها الدخل القومي والناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد دون أية تحسينات هيكلية مقابلة أو طويلة الأمد في اقتصاداتها . وقد أشار أحد منشورات معهد الأمم المتحدة للتدريب

(السيد بال ، الهند)

والبحث الى أن عشرة بلدان فقط تتحمل ٨٠ في المائة من مجموع الدين الخارجي للعالم الثالث (٢٥٠ بليون دولار) ، من بينها بلدان ذات دخول عالية ومنخفضة ومتوسطة ، ودول منتجة للنفط . وقد ارتفعت بالفعل معدلات الأنصبة المقررة في ستة من البلدان العشرة ويحتمل ارتفاعها مرة ثانية ، الا اذا وجدت معايير أكثر عدلا وشمولا لتحديد أنصبتها المقررة .

٣٧ - وقال ان اللجنة قد عجزت ،لسوء الحظ ، عن التوصية بجدول للأنصبة المقررة يعكس التباينات في الأحوال الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية . وأشار الى أن الجمعية العامة لم تستبعد - عند تقريرها لولايات اللجنة - أى مجموعة من البلدان النامية ، ومن ثم فمن المنطقي أن تبذل اللجنة قصارى جهدها لتجنب أى ظلم واضح . ومن المنطقي ،ومن العدل أيضا ، تنقيح الحد الأعلى المعمول به في صيغة الدخل الفردى المنخفض لتعويض التضخم ، لأن البلدان التي تجاوز دخلها ظاهريا الحد الأعلى الحالي ، لم تزد ثراء بالمعدلات الحقيقية ، وبالرغم من هذه الصيغة ، توجد حالات شذوذ صارخة . وقال انه يستطيع ضرب أمثلة لبلدان متقدمة النمو ونامية تدفع اشتراكات متماثلة للأمم المتحدة ؛ وفي كل حالة ،كان الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد أكثر ارتفاعا في البلد المتقدم النمو ، وكان معدل التضخم فيه أكثر انخفاضا بدرجة ملحوظة خلال السبعينات . واختتم كلمته قائلا ان هناك حاجة واضحة للاصلاح وأن وفده يأمل أن تبذل لجنة الاشتراكات أقصى ما وفي وسعها لارضاء الدول الأعضاء .

٣٨ - السيد زينييل (غانا) : أقر بأنه ليس من السهل على لجنة الاشتراكات أن توزع تكاليف المنظمة على الدول الأعضاء ، وخاصة لأن هناك جدلا حارا حول المبادئ التي تبني عليها حساباتها . وقال انه من الواضح استحالة وضع جدول مقبول للأنصبة المقررة دون أخذ عوامل معينة في الاعتبار ، مثل العوامل المحددة في القرار ٣٤/٦ باء ، وأن وفده يشعر بالقلق وخيبة الأمل ازاء تجمد الموقف في اللجنة بشأن المسائل التي أثارها ذلك القرار .

٣٩ - وأعلن أن وفده أسف لاعتماد اللجنة ،في عام ١٩٧٩ ،على أرقام الدخل الفردى عند وضع جدول الأنصبة المقررة ، وأن وفده قد امتنع عن التصويت على القرار الخاص بجدول الأنصبة المقررة ، لاقتناعه أن الجدول المقترح لا يعكس روح عدد من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة . وساق مثلا على ذلك بخفض الأنصبة المقررة على بعض البلدان المتقدمة النمو ، بينما تضاعفت أنصبة بعض البلدان النامية . وينبغي زيادة تخفيف العبء على البلدان النامية في جدول الأنصبة المقررة ، في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٤٠ - وأضاف ان الثروة المتراكمة لأى أمة عامل أساسي في قدرتها على الدفع ، ولكن اللجنة فشلت ثانية في اتخاذ مقرر قاطع في هذا الموضوع الحيوى . وأعرب عن دهشته لاهمال اللجنة اقامة تمييز بين البلدان النامية والمتقدمة النمو . فقد ذكرت اللجنة ،في الفقرة ٣٩ من تقريرها ، الموارد الأرضية والجوفية كمكونات للثروة القومية ؛ ولكن هذه الموارد لا تشكل بالنسبة للبلدان النامية سوى ثروة

(السيد زينيبل ، غانـــا)

كامنة على أفضل تقدير ، ويمكن تحقيقها من خلال نقل الموارد من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية .

٤١ - وقال انه لم يمر بعد وقت كاف لكي تثبت فائدة فترة الأساس الاحصائية البالغة سبع سنوات . ورغم ذلك ، يؤيد وفده دراسة اللجنة لآثار استخدام فترات أساس مختلفة ، لأنه يعتقد ان استخدام فترة أساس أطول من شأنه ايجاد جدول أنصبة أكثر انصافا .

٤٢ - السيد سكجيهة (الاردن) : استهل كلامه قائلا ان وفده متنبع بقيمة الأمم المتحدة بالنسبة للمجتمع الدولي ، ككل وأنه لذلك يؤمن ايمانا راسخا بأنه ينبغي على الدول الأعضاء أن تكون مستعدة للاعراب بصورة ملموسة عن التزامها حيال المنظمة في صورة اشتراكات مالية . وفيما يخص الاردن ، فانها قد زادت بانتظام اشتراكاتها في الميزانيات العادية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والبرامج الطوعية .

٤٣ - واستطرد قائلا ان وفودا كثيرة قد عبرت عن عدم رضاها بشأن المعايير المستخدمة في حساب جدول الأنصبة ، وان الجمعية العامة قد طلبت مرارا من لجنة الاشتراكات التعرف على أفضل الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق مزيد من الانصاف في تقدير القدرة على الدفع . ومن رأيه أن الاعتماد على الدخل القومي الفردي وحده ليس كافيا لوجود عوامل اخرى كثيرة ذات صلة . وضرب مثلا ببلده الذي قطع خطوات واسعة في جهوده الانمائية الترمية ، والذي ارتفع دخله القومي بصورة كبيرة . على أن التمعن في دراسة الحالة يكشف أن الجزء الاكبر من التقدم لا يعكس قدرة البلد الاقتصادية الحقيقية وانما يرجع الى عدد من العوامل المؤقتة والخارجية مثل تحويلات الاردنيين العاملين بالخارج والمساعدة المالية من الدول العربية الاخرى لاعانة الاردن في المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة ، والمساعدة المقدمة لكثير من اللاجئين الفلسطينيين بالاردن ، والقروض الانمائية من مختلف المصادر .

٤٤ - وأقر بأن وضع معايير منصفة لتقدير القدرة على الدفع ليس بالمهمة السهلة . غير أن لجنة الاشتراكات ، باختيارها الدخل القومي ، قد اتخذت الطريق السهل . فالدخل القومي لا يعكس قدرة البلد الحقيقية على توليد الدخل . وتبعا لذلك ، يجب وضع مؤشرات اقتصادية واجتماعية اخرى ؛ أما عدم توفر البيانات الاحصائية الخاصة ببعض البلدان فينبغي ألا تحول دون أن تواصل اللجنة جهودها صوب تحقيق هذه الغاية . ومن الضروري ايجاد وسائل محسّنة لقياس ما تحرزه البلدان من تقدم اقتصادي دائم وحقيقي . وأعلن أن وفده ، لهذا ، يؤيد فكرة اطالة فترة الأساس الاحصائية من سبع سنوات الى ١٢ سنة ، كما يؤيد الاقتراح بزيادة حد صيغة الخصم المسموح به في حالات الدخل الفردي المنخفض من ١٨٠٠ دولار الى ٢٥٠٠ دولار للتعويض عن نقص القدرة الشرائية لدولارات الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٦ ، وتطبيق صيغة الخصم المسموح به في حالات الدخل الفردي المنخفض على جميع البلدان النامية .

(السيد سكجهة ، الأردن)

٤٥ - وفيما يتعلق بمقاييس تخفيف الفوارق الشاسعة في الأنصبة المقررة على الدول بين جدولين متتاليين ، قال ان وفده يؤيد الطريقة المجملة في نهاية الفقرة ٦ من تقرير اللجنة .

٤٦ - ودعا الى عدم خفض معدلات الأنصبة المقررة على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، لضمان تكافؤ اشتراكات الدول الأعضاء مع الامتيازات التي يتمتعون بها في المنظمة .

٤٧ - السيد بابن دروب (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده يؤيد اعتزام لجنة الاشتراكات مواصلة دراسة المقاييس اللازمة لزيادة العدالة والانصاف في جدول الأنصبة المقررة ، رغم أنه ليس أكثر اقتناعا الآن عما كان عند قبوله للقرار ٣٤ / ٦ باء بأن التوجيهات المحددة للجنة يمكن أن تكون فعالة أو حتى قابلة للتطبيق . ولذا يرى وفده أن الانتقادات الموجهة للجنة الاشتراكات من بعض الوفود ليس لها أي مبرر على الاطلاق .

٤٨ - ومضى قائلا ان وفده قد لاحظ الآراء التي أعربت عنها الوفود التي ترى أن النظام الحالي لا يعكس بصورة كافية القدرة على الدفع . واستدرك قائلا ان وفده يرى أن معظم الطرق البديلة موضع الدراسة من شأنها أن توجد مزيدا من حالات عدم الانصاف . ثم أشار الى أن الصعوبات التي ووجهت في تدابير مبدأ القدرة على الدفع أوحت بالحاجة الى النظر في مبدأ آخر كأساس لحساب جدول الأنصبة المقررة .

٤٩ - وأضاف أن اقامة حدود بالنسبة المئوية أو حدود بنقاط النسبة المئوية واطالة فترة الأساس الاحصائية كوسيلة لتجنب الاختلافات الشاسعة أو المفرطة بين جدولين متتاليين سيفيد في بادئ الأمر البلدان التي شهدت نموا اقتصاديا ذا شأن ولكنه لن يسهم في تخفيف العبء الواقع على الدول الأعضاء التي تأثرت بالانحسار الاقتصادي . أما في الأجل الطويل ، فان الدول الأعضاء ، ذات الدخل القومي الآخذ في الارتفاع والتي أجلت زيادة أنصبتها المقررة ، قد تواجه هذه الزيادة في وقت لا تستطيع فيه الوفاء بها .

٥٠ - وأشار الى أنه لم يتم بعد ايلاء اعتبار كامل للآثار المترتبة على اتخاذ اجراءات معينة لتخفيف الاختلافات في معدلات الأنصبة المقررة على بعض الدول الأعضاء . وبيّن أن الاقتراح بزيادة الحد الأقصى للدخل الفردي المنخفض سيؤدي الى زيادة تشويه توزيع المصروفات اذ سيتطلب من عدد أقل من الدول الأعضاء تمويل جزء أكبر من الميزانية . وفي الوقت الحاضر ، تتكفل البلدان ذات الدخل الفردي الذي يزيد على ٨٠٠ ١ دولار ، والتي تشكل تقريبا ربع أعضاء المنظمة ، بما يزيد على ٩٠ في المائة من الميزانية . وعدم التوازن هذا يؤدي الى عدم المسؤولية المالية ، وان كارثة ما تهدد أي منظمة تفصل مسؤولية التصويت على البرامج عن ضرورة سداد نفقاتها . ومعظم دافعي الاشتراكات الرئيسيين لديهم موارد محدودة يخصصونها للمنظمة ، فاذا زادت الأنصبة المقررة زيادة مرهقة ، ستنخفض حتما الاشتراكات الطوعية .

٥١ - وفيما يتعلق بعمل لجنة الاشتراكات في المستقبل قال انه يرى أنه لا يصح للجنة الخامسة

(السيد بابن دروب، الولايات المتحدة)

أن تضع قيودا تقنية على عمل فريق من الخبراء أو أن توجه عمل هذا الفريق بداريقة محددة اخرى ، وأنه لا فائدة ترجى من ذلك . وينبغي تشجيع لجنة الاشتراكات على أن تضع جدول الأنصبة المقررة للأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٥ بداريقة موضوعية ومنطقية تقوم على المهارة المهنية المطلقة لأعضائها وعلى نزاهتهم واستقلالهم .

٥٢ - وفيما يتعلق بالنقد الموجه لتحديد نسبة ٢٥ في المائة حدا أقصى للأنصبة المقررة ، وجه الانتباه الى الاضافة لتقرير لجنة الاشتراكات ، التي تظهر أن مدفوعات بلده ، في السنتين الأخيرتين شكلت ٢٩٫٣٤ في المائة من المبالغ المحصلة من أنصبة الميزانية العادية و ٢٨٫٢٤ في المائة من المبالغ المحصلة لحساب عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط ، و ٢٤٫٤٥ في المائة من كل ما حصل من الاشتراكات الطوعية . وقال ان ذلك سجل قد يرغب في التفكير فيه نتاد الحد الأقصى الاسمي . واذا أريد عدم تحديد الأنصبة المقررة على أساس القدرة على الدفع ، فينبغي للجمعية العامة أن تنظر فيما اذا كان هناك مبدأ آخر أكثر ملاءمة . ومن الواضح أن المبدأ الذي يبدو أن العدد الأكبر من الدول الأعضاء تتبعه فيما يتعلق بأنصبتها المقررة ليس هو القدرة على الدفع ولكن " الرغبة في الدفع " ، وهذا موقف خطير بالنسبة للمنظمة ، كما قال الأمين العام عند تقديمه لمقترحاته عن الميزانية .

تنظيم الأعمال

٥٣ - السيد بال (الهند) : تساءل عما اذا كان تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، الذي يحتوي على ملاحظات عن مقترحات الميزانية البرنامجية ، يشكل جزءا من وثائق اللجنة بمقتضى البند ١٠٠ (الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣) .

٥٤ - السيد دوكوي (أمين اللجنة) : قال ان تقرير لجنة البرنامج والتنسيق قد ادرج رسميا كجزء من الوثائق تحت البند ١٠١ من جدول الأعمال (تخطيط البرامج) ، وأن له صلة بالطابع بمقترحات الميزانية . وقال انه من المزمع لهذا السبب اجراء مناقشة متزامنة لبندي جدول الأعمال ١٠٠ و ١٠١ . وأشار الى أنه قد ناقش بالفعل أمين لجنة البرنامج والتنسيق امكانية تقديم التقرير في أسرع وقت ممكن حتى تستطيع اللجنة الخامسة أن تنظر في النواحي المتعلقة بالميزانية في التقرير ، وأعرب عن أمله في أن يتمكن من أن يفيد اللجنة في أوائل الاسبوع التالي بشأن الترتيبات المتخذة .

٥٥ - السيد بروتودينينغرات (اندونيسيا) : قال ان وفده يوافق على أن تقوم اللجنة الخامسة على الأقل بمناقشة الأجزاء التي تعالج بصفة محددة الميزانية البرنامجية من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، وذلك أثناء النظر في البند ١٠٠ من جدول الأعمال .

٥٦ - وأعرب عن أمله في أن تقوم الوفود بصياغة بياناتها في المناقشة العامة بشأن البند ١٠٠ بحيث تتجنب التكرار عند تناول كل باب من أبواب الميزانية في مرحلة تالية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠